فراس عزيز ديب

بين الاستئناس الحزبي ومرَض الحياة السياسية.. ماذا ننتظر من انتخابات مجلس الشعب؟

يتوجه السوريون في صباح الغد إلى مراكز الاقتراع لانتخاب ممثليهم إلى مجلس الشعب، انتخابات شهدت الكثير من السجالات داخل الحدود وخارجها، لكن ما يهمنا هنا هي السجالات الداخلية التي تحتم علينا تجاهل أي مقدمة طويلة قبل الدخول بتفاصيلها.

مبدئياً دعونا نذكر بأن هذه الانتخابات هي استحقاق دستوري أولاً وأخيراً، وعندما نتحدث بهذا المفهوم فعلينا إعادة التذكير بأن هناك فصلاً تاماً بين الرأي الشخصي بالاستحقاق الدستوري وهذا حق لكل مواطن، وقدسية هذا الاستحقاق التي يستمدها من الدستور نفسه، فالدول المكونة من مجتمعات مختلفة قد تتباعد فيما بينها حول مفهوم المقدسات تحديداً بما يتعلق بالعلاقة الروحية مع الخالق، لكن لا يمكنها تطبيق هذا التباعد مع الدستور، لأن الدستور في المجتمعات المتحضرة هو النص الوحيد الذي يتقدم على كل النصوص من دون استثناء، والجامع لكل فئات الشعب.

من جهة ثانية فإن الاستحقاق الدستوري لا علاقة له بأشخاص، لأنه لم يُوجد ليحمي أشخاصاً بعينهم بل ليحمي مناصب دستورية، فلا يوجد مثلاً ما يمنع دستورياً من انتقاد وزير أو حتى عضو في مجلس الشعب، وإذا كان هناك من يتذرع عن غياء بذكرهم في الدستور وربط مكانة المؤسسة بانتقاد من يتولى شؤونها، فإن على هؤلاء المنافقين أن يتذكروا بأن مقدمة الدستور السوري تحدثت عن المواطن السوري ذات نفسه عندما أناطت بالشعب والمؤسسات أدوار النهوض بالمجتمع والدولة، بهذا المفهوم فالمواطن والمسؤول سواسية كأشخاص ووجود المسؤول في المنصب يحمي المنصب لكنه لا يحمي الشخص، إن تحن متفقون بأن احترام المواعيد الدستورية خط أحمر، لكن ماذا عن المادّة السياسية التي تجري فيها هذه الانتخابات؟

في ألف باء العلوم السياسية، فإن الانتخابات التشريعية المتمثلة بانتخابات مجلس ما يمثل الشعب، سواء أكان في النظام البرلماني أم الجمهوري، فإن هذه العملية هي تتويج للعمل السياسي في هذا البلد، هذا العمل السياسي يستند إلى ثلاثة مفاهيم أساسية تختلف أهميتها حسب المجتمعات التي تتم فيها العملية، ففي المجتمعات الأكثر تقدماً تتلاشى الأيديولوجيات الحزبية وتتقهقر لمصلحة كل من الفكر السياسي غير المؤدلج والعمل السياسي غير المقيد، لكن في الدول التي تبدو فيها التعددية الحزبية الحقيقية ناشئة، فإن الأيديولوجيات الحزبية للأسف تتقدم على الفكر الإسياسي، أما القيود المفروضة في العمل السياسي فهي تعيق إلى حدٍ ما تطور العملية السياسية، هذه القيود قد لا تكون بمجملها متعمدة من السلطة الحاكمة، قد تكون قيود تفرضها هذه الأحزاب على نفسها للتقرب من السلطة الحاكمة ما يجعلها أحزاب باهتة تهتم بالمشاركة في السلطة أكثر من فكرة تكوين معارضة تراقب عمل السلطة، في هكذا مناخات للأسف تولد لدينا فكرة «المجتمعات المريضة سياسياً»، وستبدأ أسباب المرض بوجود اعتلال في فهم الحقوق والواجبات وألم كبير في العقل الذي لا يستطيع التمييز بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وصولاً إلى التصويت على أسس بعيدة كل البعد عن جوهر العملية الانتخابية، وغيرها الكثير التي لا مكان لذكرها هنا، علماً أن هذا التعبير بالمناسبة لا يعني الإساءة لأي مجتمع على العكس فلمجرد الانطلاق نحو أفكار جديدة في التعافي مع العملية الانتخابية واكتشاف العلاّت، هو إنجاز يهدف للوصول إلى العلاجات تحديداً عندما يتصدى لطرح هكذا أفكار أشخاص أبعد ما يكونون عن أي طموح سياسي، هنا من المفترض أن يأتي دور الدولة أولاً عبر خلق الآليات اللازمة لتثقيف المواطن السوري سياسياً حتى ولو أضيفت المواد الدستورية المهمة لمناهجنا التعليمية ليفهم الطفل معنى الحقوق والواجبات بعيداً عن التثقيف الديني، وإعطاء الحوارات السياسية عبر الإعلام مزيداً من الزخم، لكن بذات السياق هناك دور للأحزاب السياسية المنشطة في بناء هذه الشخصية عندما تقدم مرشحيها للانتخابات، بمعنى آخر كيف ترى الأحزاب النشطة برامجها الانتخابية؟

لنعد بالذاكرة أولاً إلى الانتخابات الرئاسية الأخيرة في أيار من عام ٢٠٢١، يومها ظهر للجميع بأن المرشح بشار الأسد يعطي للراغبين في العمل السياسي على اختلاف مشاربهم دروساً في دور المرشح، بدأت من التصور الذي روجت لحملته الانتخابية، وصولاً للشعار الذي هو عنوان للبرنامج الانتخابي، هذا الفعل دفع خصومه في الانتخابات للعمل على مجاراته لأبعد حد، سعياً لمحاولة خلق تنافس سياسي شريف لاقى كل الاحترام والتقدير من أي متابع يحب رؤية تنامي التنافسية السياسية في بلده، بالفعل بدت الانتخابات الرئاسية يومها أكثر صخباً واهتماماً من المواطن العادي الذي هو المخاطب الأهم في الدعاية السياسية، علماً أن المرشح بشار الأسد كان لا يزال رأس هرم السلطة التنفيذية لكنه تعامل بحرفية مع كل ما يضمنه له الدستور من صلاحيات بما فيها مخاطبة الناخب ببرنامج انتخابي واضح ومحددات تضمن لخصومه حقوقاً مماثلة فخرجت الانتخابات بصورة راقية.

لكن للأسف لا يبدو بأن الأحزاب النشطة نجحت حتى الآن بإعطاء هكذا عبارة في برنامج انتخابي هي أشبه بالكارثة وهي تفتح المجال لاكتشاف جهل الكثيرين بمعنى السلطة التشريعية التي هي ليست منصباً سياسياً، أنت هنا لفترة محددة لنقل هموم الناس ومعاناتهم ومراقبة عمل السلطة التنفيذية، أما الملفات الكبرى كالعلاقات الدولية فهي ليست من اختصاصك إلا بما يتعلق بالاتفاقيات الكبرى وتصديق مجلس الشعب عليها عندما فقط تقوم برفع يدك بالتصويت بنعم أو لا.

أخيراً، نصل لفكرة المستقلين، بالتأكيد نشجع كل مرشح مستقل أراد خوض المعركة الانتخابية، لكن بذات السياق على البعض أن يستوعب فكرة أن عضوية مجلس الشعب ليست جائزة ترضية، من غير المعقول أن نرى أشخاصاً بصفة مستقلين يتقدمون للترشح بداعي أنهم دافعوا عن بلدهم، الدفاع عن الوطن هو واجب كل حسب استطاعته وكل بما يجيد، لكن هذه المشاركة لا تفرض أبداً امتيازات ولا لكنا اضطررنا لإدخال أكثر من ثلثي الشعب السوري إلى المجلس، بذات السياق فإن الحصانة الممنوحة هي حصانة تعفيك من المحاكمة عن الأحداث المتعلقة بمهامك كعضو في السلطة التشريعية لكنها لا تعفيك من المحاكمة كعضو في شبكة فساد مترابطة! ليصبح السؤال وفق هذه المعطيات: ما المنتظر من هذه الانتخابات؟

حكماً لن تفرز هذه الانتخابات الكثير من التغيرات، لكن هذه الفرضية لا تنوغ دعوات البعض لعدم المشاركة بها، شارك واختر ما يناسبك احتراماً للدستور أولاً وأخيراً لأن كل استحقاق دستوري هو لبنة من لبنات جدار صمد الدولة من السقوط، وصولاً إلى تحقيق فكرة «التنمية السياسية» التي ننتظرها، وهي قابلة للتحقق لأننا نمتلك كل أدوات تحقيقها، إذا ما أنجزنا مهمة إحداث هذا التمازج بين ما نمتلك من أدوات وبين الرؤية المستقبلية لشكل النظام السياسي في سورية، لأننا فعلياً نمتلك الأرضية الكاملة لبناء حياة سياسية تتحرر بالتدريج من كل هذه العقد.

كاتب سوري مقيم في فرنسا

الاحتلال الإسرائيلي واصل ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية لليوم ٢٨١ في غزة

وسط انهيار المنظومة الصحية.. مجزرة جديدة بالمواصي ضحاياها ٣٥٠ شهيداً ومصاباً

طاقم طبي في مستشفى شهداء الأقصى يقوم بتحضير ضحية شابة لدفنها بعد استشهادها في قصف لجيش الاحتلال الإسرائيلي في دير البلح (أ ف ب)

استمراراً لجرائم الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين، ارتكب الاحتلال الإسرائيلي في اليوم ٢٨١ لعدوانه المتواصل على قطاع غزة مجزرة جديدة أمس في منطقة المواصي غرب خان يونس جنوب قطاع غزة، لتضاف إلى أكثر من ٣٣٩٠ مجزرة ارتكبها الجيش الصهيوني في هذا البلد، العرقي على مرأى ومسمع العالم أجمع، راح ضحيتها وفق المصادر الفلسطينية ٣٨٤٦٣ شهيداً و٨٩٤٨١ جريحاً، قبيل هذه المجزرة بيوم أمس، في حصيلة مرشحة للارتفاع كل دقيقة.

وفي التفاصيل، شن طيران الاحتلال سلسلة غارات مستهدفاً مخيمات النازحين في منطقة المواصي، ما أدى إلى استشهاد ٧١ فلسطينياً في حصيلة أولية، وإصابة ٢٨٩ بينهم حالات خطيرة، في حين قامت الطواقم الإغاثية والطبية بانتشال جثامين الشهداء وأسعاف الجرحى، وسط عدم وجود مستشفيات تستطيع استقبال هذا العدد الكبير من الشهداء والجرحى، جراء تدمير الاحتلال المنظومة الصحية في القطاع.

في السياق، أعلن مكتب الإعلام بغزة، أن الطواقم الإغاثية تواصل انتشال عشرات الشهداء والمصابين من موقع القصف، وشدد على أن المستشفيات غير قادرة على استيعاب هذا العدد من الجرحى، وقالت مصادر طبية في غزة «عاجزون عن تقديم الخدمات الطبية في مستشفى ناصر بخان يونس بسبب العدد الكبير من الجرحى»، في حين أعلن المتحدث باسم المديرية العامة للدفاع المدني محمود بصل: استشهاد أحد عناصر الدفاع المدني وإصابة ٨ آخرين بعد استهداف الاحتلال الإسرائيلي منزلاً سكنياً مرة أخرى أثناء عمل الطواقم على إنقاذ الفلسطينيين من داخل المنزل وسط بيئة خان يونس.

وأضاف الدفاع المدني: إن حجم القصف الكبير الذي استهدف به الاحتلال أماكن وخيام النازحين يصعب الوصول إلى العديد من الجثامين والجرحى، وتأتي هذه المجزرة بعد ارتكاب الاحتلال مجازر دامية في منطقة الصناعة بحي تل الهوى، وفي أحياء مدينة غزة والمخيمات الوسطى، التي راح ضحيتها أكثر من ١٠٠ شهيد ما رفع أعداد الشهداء بشكل متلاحق ومتسارع.

وطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة وكل دول العالم الحر بالضغط على الاحتلال الإسرائيلي وعلى الإدارة الأمريكية لوقف حرب الإبادة الجماعية وإيقاف شلال الدم المتدفق في قطاع غزة.

المتحدث باسم الدفاع المدني في غزة قال في تصريح لصحيفة قناة «الميادين»: إن «المنطقة التي استهدفها الاحتلال مصنّفة آمنة حسب روايات»، وأشار إلى أن جثامين الشهداء مقطعة و«المطلة» بالأسلحة المناسبة، كرد على اعتداءات الاحتلال على قرى جنوب لبنان والمنازل الآمنة وخصوصاً في بلدة كفركلا.

وقبل الإعلان عن ضحايا مجزرة المواصي، أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في بيان أمس أن وتد وكالة «ستار» أن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب خلال الساعات الـ٢٤ الماضية ٤ مجازر في قطاع غزة راح ضحيتها ٦١ شهيداً و١٢٩ جريحاً، وقالت الوزارة إن عدد ضحايا عدوان الاحتلال الإسرائيلي المتواصل لليوم الـ٢٨١ على قطاع غزة ارتفع إلى ٣٨٤٦٣ شهيداً و٨٤٨١٩ جريحاً حتى ساعة إعداد هذا الخبر مساء أمس.

وفي مجازر أخرى، استشهد ١٥ فلسطينياً، وأصيب العشرات، أمس السبت، في قصف طائرات الاحتلال الحربية على مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة، وأفادت مصادر محلية، وفق وفا، بأن طائرات الاحتلال الحربية استهدفت مصلى قرب المسجد الأبيض في مخيم الشاطئ، ما أدى لاستشهاد ٤ فلسطينيين على الأقل، وإصابة العشرات.

كذلك، استشهد خمسة فلسطينيين، وأصيب آخرون، إثر قصف الاحتلال منزلاً في دير البلح وسط قطاع غزة، وذكرت «وفا» أن مسعفين من الهلال الأحمر انتشلوا خمسة شهداء بينهم ثلاثة أطفال ارتقوا، إثر قصف طائرة حربية منزلاً لعائلة الراعي في مدينة دير البلح وسط قطاع غزة، ونقلوا إلى مستشفى شهداء الأقصى.

وأضافت: إن دوي انفجارات سمع في محيط مفترق الشهداء جنوب مدينة غزة، بالتزامن من إطلاق مدفعية الاحتلال عدة قذائف صوب حي الزيتون جنوب شرق مدينة غزة، كما أطلقت طائرات «كواد كابتر» تابعة للاحتلال النار على الفلسطينيين جنوب تل الهوى جنوب غرب مدينة غزة، بالتزامن مع إطلاق قذائف مدفعية على حي الرمال الجنوبي غرب المدينة.

وكالات

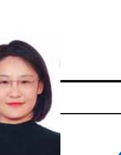

قولاً واحداً

بقلم ليانغ سوو لي

الانفتاح يدفع التنمية المستدامة للتعاون الصيني العربي في مجال الطاقة

الطاقة صناعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي السنوات العشر الماضية، وبتوجيه من إستراتيجية أمن الطاقة، عززت الصين بحزم الانفتاح الرفيع المستوى على العالم الخارجي، وأنشأت آليات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف في مجال الطاقة مع أكثر من ٩٠ دولة ومنظمة دولية، وتعاونت مع أكثر من ١٠٠ دولة ومنطقة في مشاريع الطاقة الخضراء، بما في ذلك العديد من الدول العربية.

ويعد التعاون في مجال الطاقة جزءاً مهماً من الشراكة الإستراتيجية بين الصين والدول العربية، فمن مبادرة التعاون بشأن أمن الطاقة الواردة في «ثماني مبادرات رئيسية بشأن التعاون العملي الصيني العربي» التي طُرحت في القمة الصينية العربية الأولى في عام ٢٠٢٢، إلى إطار متعدد الأوجه في مجال الطاقة الوارد في «خمسة أطر للتعاون» التي طُرحت في الاجتماع الوزاري العاشر لمنتدى التعاون الصيني العربي هذا العام، يشهد التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة، تنمية عالية الجودة.

وفي مواجهة موجة مناهضة العولمة، تتخذ الصين والدول العربية، الانفتاح وجذب الاستثمار الأجنبي إجراءين مهمين لتعزيز التنمية الاقتصادية العالمية الجودة، ومن خلال سلسلة من إجراءات توسيع الانفتاح على العالم الخارجي المتمثلة في تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، وبناء شبكة مناطق تجارة حرة عالية المستوى، والبناء المشترك لمبادرة «الحزام والطريق»، وفرت الصين فرصاً مهمة للتعاون الصيني العربي في مجال الطاقة، كما قامت دول عربية مثل قطر والإمارات العربية المتحدة أيضاً بتخفيف القيود المفروضة على أسهم الشركات الأجنبية تدريجياً، حيث تعمق التعاون بين الجانبين في مجال الطاقة.

وبعد الصين أكبر مستورد للنفط والغاز في العالم، والدول العربية من كبار موردي النفط والغاز، ويستمر التعاون بين الجانبين في تجارة النفط والغاز والاستثمار في سلسلة الصناعة بأكملها، وأيضاً في قطاع التنقيب والإنتاج، شاركت الشركات الصينية في تطوير وبناء عدد كبير من حقول النفط والغاز في العراق وعمان والإمارات العربية المتحدة ودول أخرى، وفي قطاع الصناعات التحويلية، أصبحت شركة «بنيع أرامكو سينوبك للتكرير- يانسف» المحدودة، واحدة من أكبر المصافي في العالم، كما استثمرت المملكة العربية السعودية والكويت ودول أخرى في مشاريع التكرير والكيماويات في مدن صينية مثل نيانجن وفوجيان وتشينجانغ، ما يشكل وضعاً متبادل المنفعة وربح للجانبين.

إن معظم الدول العربية تقع في مناطق غنية بموارد الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، وتتمتع بإمكانات هائلة لتطوير الطاقة المتجددة، وفي السنوات الأخيرة، عززت الدول العربية بقوة تطوير الطاقة المتجددة وطرحت أهدافاً لتنمية الطاقة النظيفة، والتي تتسق بشكل كبير مع أهداف ذروة الكربون وحياد الكربون للصين وتوفر آفاقاً واسعة للتعاون بين الجانبين.

وباعتبارها أكبر دولة في العالم في مجال الاستثمار في الطاقة المتجددة وتصنيع المعدات، تمتلك الصين تكنولوجيا صناعية رائدة وثلث القدرة المركبة للطاقة المتجددة في العالم، والقوة التقنية القوية للصين في مجال الطاقة المتجددة وتركيز الدول العربية على هذا المجال، قد وفرا دعماً قوياً للتعاون بين الجانبين في مجال الطاقة المتجددة.

وفي السنوات الأخيرة، واصلت الصين والدول العربية توسيع التعاون في مجال الطاقة النظيفة، ولم تشارك الصين فقط في بناء عدد من المشاريع الكبيرة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية في الدول العربية، بل تساعدها على تحسين قدراتها التنموية المستقلة من خلال التعاون في البحث والتدريب المتعدد المستويات.

وقام الجانبان بإنشاء مركز التدريب الصيني العربي للطاقة النظيفة، والمعمل الصيني المصري المشترك للطاقة المتجددة، والمركز الصيني العربي لنقل التكنولوجيا الذي يضم ثمانية مراكز فرعية في السعودية ومصر والسودان ودول أخرى، ويشكل شبكة تعاون في مجال نقل التكنولوجيا رابطة ما يقرب من ٥٠٠٠ عضو صيني وعربي.

وفي سياق الانفتاح، تتبع الصين والدول العربية الآن معادلة «١+٢+٣» للتعاون التي تتخذ مجال الطاقة كمحور رئيسي، لدفع التحول الاقتصادي من خلال التحول الطاقوي، ويواصل الجانبان تحقيق الخرافات في أنماط التعاون في مجال الطاقة، مثل التحول من التركيز على التعاون في تجارة الطاقة إلى التعاون الاستثماري في سلسلة صناعة النفط والغاز بأكملها، والتوسع من التعاون التقليدي في مجال النفط والغاز إلى التعاون في مجال الطاقة المتجددة، وتعمل على إقامة معادلة التعاون في مجال الطاقة التي تتخذ النفط والغاز كمحرك، والطاقة النووية كساهم، والطاقة النظيفة كمسرع، وتسعى إلى ضمان أمن الطاقة وتحقيق الأهداف المشتركة للتحول الطاقوي، لدفع التنمية المستدامة للتعاون الصيني العربي في مجال الطاقة.

إعلامية صينية

أوضحت موقفها ووضعت حداً لأي تكهنات بشأن تقارب أنقرة مع دمشق

سورية: عودة العلاقات مع تركيا تقوم على عودة الوضع إلى ما قبل ٢٠١١

تصريحات متكررة من رئيس الإدارة التركية رجب طيب أردوغان حول عزم أنقرة إعادة العلاقات مع سورية إلى طبيعتها (عن الانترنت)

مع تزايد التصريحات التركية بشأن التقارب مع دمشق، أكدت سورية أن عودة العلاقة الطبيعية مع تركيا تقوم على عودة الوضع الذي كان سائداً قبل عام ٢٠١١، وهو الأساس لأمن وسلامة واستقرار البلدين، وأشارت إلى أن مصلحة الدول تُبنى على العلاقة السليمة فيما بينها، وليس على التصادم أو العدائية، لتضع بذلك حداً لأي تكهنات بهذا الصدد.

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين في بيان أمس السبت: إن الوقت الذي تتوالى فيه المواقف والتصريحات حول العلاقة بين سورية وتركيا، تود الجمهورية العربية السورية التذكير بأنها حرصت دائماً على التمييز الواضح ما بين الشعوب من جهة وسياسات وممارسات الحكومات التي الحقت الأذى بسورية وبدولها من جهة أخرى، وفق ما أثبتته الوقائع والأحداث، وذلك حسب وكالة «سانا».

وأضافت الوزارة: لقد كانت سورية وما زالت تتطلق من القناعة الراسخة بأن مصلحة الدول تُبنى على العلاقات السليمة فيما بينها وليس على التصادم أو العدائية، وانطلاقاً من ذلك حرصت سورية على التعامل بإيجابية مع مختلف المبادرات التي طُرحت لتحسين العلاقات بينها وبين دولتي الدول.

وتابعت الخارجية: في الإطار ذاته، تعاملت سورية مع المبادرات الخاصة بتصحيح العلاقة السورية التركية، وترى أن نتيجة تلك المبادرات ليست غاية إعلامية، وإنما مسار هادف يستند إلى حقائق قائمة، ويبنى على مبادئ محددة تحكم العلاقة بين الدولتين، أساسها احترام السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي، ومواجهة كل ما يهدد أمنها واستقرارها، ويخدم المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين.

وقالت الوزارة في بيانها: تؤكد الجمهورية العربية السورية أن أي مبادرة في هذا الصدد يجب أن تُبنى على أسس واضحة، ضماناً للوصول إلى النتائج المرجوة والمتعلقة بعودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها الطبيعية، وفي مقدمة تلك الأسس انسحاب القوات الموجودة بشكل غير شرعي من الأراضي السورية، ومكافحة المجموعات الإرهابية التي لا تهدّد أمن سورية فقط، بل أمن تركيا أيضاً.

وأوضحت أن الغارات أسفرت عن إصابة أهدافها بدقة عالية وتدميرها جميعاً، وهو ما كبد الدواعش خسائر فادحة.

من جهة ثانية أعلنت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» أمس، اعتقال مسلح من داعش في مدينة القامشلي، وفق ما ذكرت وكالة «نورث برس».

ونقلت الوكالة عن «قسد» تأكيدها في بيان لها نشرته عبر موقعها الرسمي أمس، أن قواتها ألقت القبض على الإرهابي محمد عثمان علي، أول من أمس، بعد جمع معلومات عن مكان وجوده.

وأضافت «قسد»: إن علي هو مسلح في خلية تفجيرات تابعة لـ«داعش» وشارك في تنفيذ عدة أعمال إرهابية في المنطقة، وهو سوري الجنسية ويبلغ من العمر ٢٥ عاماً.

إلى طبيعتها والحديث عن إمكانية تفعيل التعاون معها وسط حديث أطراف عدة عن الترحيب ودعم هذا المسار ولاسيما روسيا والعراق.

وفي أحدث تصريحاته بشأن ملف التقارب مع سورية، قال أردوغان أول من أمس الجمعة وفق وكالة أنباء «الأناضول» الرسمية التركية: لا ينبغي لأحد أن ينزعج من بناء مستقبل جديد ومودد لسورية، وذلك جواباً عن أسئلة الصحفيين على متن طائرته أثناء العودة من العاصمة الأميركية واشنطن، عقب مشاركته في قمة حلف شمال الأطلسي «ناتو».

ورداً على سؤال حول إمكانية عقد لقاء مع الرئيس بشار الأسد، قال أردوغان إن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان «يقوم حالياً بتحديد خريطة الطريق من خلال محادثاته مع نظرائه وبناء على ذلك ستتخذ الخطوة اللازمة»، من دون الحديث عن الاستجابة لأي من مطالب دمشق التي تؤكد ضرورة إنهاء الاحتلال التركي لأجزاء من الأراضي السورية وإنهاء دعم المجموعات المسلحة التي تقوم بنهب موارد السوريين وتنتهج ممارسات عدوانية بحق الأهالي في المناطق التي تنتشر فيها بحماية من قوات الاحتلال التركي.

وتعليقاً على ذلك في اليوم ذاته، قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، في مؤتمر صحفي إن «تطبيع العلاقات بين تركيا وسورية، يحظى بأهمية حيوية فيما يتعلق بالتوصل إلى حل شامل في سورية وتعزيز الأمن الإقليمي، وأضافت حسب موقع «روسيا اليوم»: «نشجع شركاءنا على مواصلة الاتصالات بكل الوسائل الممكنة، كما اتخذت تركيا خطوات مهمة في الفترة الأخيرة فيما يتعلق بمسار التطبيع».

في السياق، أعلن وزير الخارجية العراقي، فؤاد حسين، مساء أول من أمس الجمعة، أنه جرى التوصّل إلى اتفاق مبدئي مع سورية وتركيا على عقد لقاء يجمع مسؤولي البلدين في العاصمة العراقية بغداد، وقال حسين في تصريحات من واشنطن إن «هناك تواصلاً على مستوى قيادة العراقية مع الجانبين السوري والتركي، وسيتم تحديد الموعد بعد العودة إلى بغداد».

وكالات

أدانت الانحياز السافر والدعم غير المحدود الذي توفره أميركا وحلفاؤها للكيان

دمشق: نرفض أي محاولات للمساس بدور «أونروا» خدمة لأجندة الاحتلال الإسرائيلي

مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة السفير قصي الضحاك (عن الانترنت)

شدد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة السفير قصي الضحاك على رفض سورية أي محاولات للمساس بدور ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، خدمة لأجندة الاحتلال الإسرائيلي، مؤكداً الدور المهم الذي تقوم به الوكالة في دعم الشعب الفلسطيني داخل أرضه المحتلة وفي دول الجوار ومنها سورية، مبيناً الانحياز السافر والدعم غير المحدود الذي توفره الإدارة الأميركية وحلفاؤها لكيان الاحتلال.

وعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مقرها بنيويورك الليلة قبل الماضية مؤتمرها السنوي لإعلان التعهدات لـ«أونروا»، بمشاركة سورية وممثلي الدول الأعضاء، وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، والمفوض العام للوكالة فيليب لازاريني، حسبما ذكرت وكالة «سانا».

وأكد السفير الضحاك الدور المهم الذي تقوم به الوكالة في دعم الشعب الفلسطيني داخل أرضه المحتلة وفي دول الجوار ومنها سورية، مشيراً إلى التحديات الجسيمة التي تواجهها أونروا، من جراء الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، واستهدافه المتعمد لطواقم الوكالة، وتدمير مقارها ومدارسها، والمحاولات الرامية لتصفيتها عبر حجب التمويل عنها.

وأعرب الضحاك عن التعازي للمفوض العام لأونروا ولعائلات ١٩٥ من العاملين فيها فقدوا أرواحهم من جراء العدوان الإسرائيلي الهمجي على غزة، مشدداً على رفض سورية أي محاولات للمساس بدور ووكالة الوكالة خدمة لأجندة الاحتلال، كما أدان الانحياز السافر والدعم غير المحدود الذي توفره الإدارة الأميركية وحلفاؤها لكيان الاحتلال.

وأوضح الضحاك أن قطع بعض الدول التمويل عن أونروا يأتي في وقت هي بأشد الحاجة للدعم للاستجابة للمعاناة الهائلة في قطاع غزة، داعياً الدول المانحة إلى توفير التمويل اللازم للوكالة بشكل سريع ومن ومستدام، لتمكينها من مواصلة تقديم الدعم للشعب الفلسطيني في وطنه وفي الدول المضيفة ومنها سورية.

بدوره أشار مندوب فلسطين رياض منصور إلى أنه بعد مرور ٧٥ عاماً على إنشاء وكالة أونروا لا تزال محنة اللاجئين الفلسطينيين مستمرة، وأن أونروا تظل مسؤولية دائمة تقع على عاتق المجتمع الدولي الذي ينبغي عليه الحفاظ على القواعد التي تحميها ومحاسبة أولئك الذين ينتهكونها، لأن الوكالة تشكل شريان حياة للاجئين الفلسطينيين.

وقال منصور: نحو عشرة أشهر مؤلمة ومروعة مرت على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ولم يعد هناك مكان آمن في القطاع، حتى تحت راية الأمم المتحدة، حيث لا تزال مدارس أونروا تتعرض لقصف الاحتلال الإسرائيلي في هجوم تلو الآخر، ما يزيد الخسائر والدمار، مشدداً على ضرورة وضع حد لهذا الظلم، وعلى وجوب مواصلة العالم جهوده لضمان حصول اللاجئين الفلسطينيين على المساعدات الإنسانية اللازمة، والعمل على إنهاء الكابوس الذي يعيشونه، من جهته حذر المفوض العام للوكالة فيليب لازاريني من محاولات تفكيك الوكالة بسبب دورها في حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين، لافتاً إلى أن الفشل في الرد على تلك المحاولات من شأنه أن يترك كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى عرضة لهجمات مماثلة.

وقال لازاريني: غزة مدمرة، وأكثر من مليوني شخص محاصرون في جحيمه، حيث تزحوا مراراً عبر منطقة مدمرة، والأطفال والنساء يتحملون وطأة هذه الحرب الوحشية، مشيراً إلى أن الفلسطينيين يشهدون اليوم أكبر مأساة لهم منذ عام ١٩٤٨.

ولفت إلى أن أكثر من مليون شخص من نقص التمويل المزمن، والافتقار إلى الموارد اللازمة لتنفيذ تفويضها، وتدابير التقشف الشديدة، أدت إلى تآكل جودة خدمات الوكالة.

وأوضح لازاريني أن لدى الوكالة أموالاً لمواصلة العمل حتى أيلول القادم فقط، مبيناً أنه لم يتم توفير سوى ٢٠ بالمئة من النداء الإنساني العاجل لمصلحة الأرض الفلسطينية المحتلة، الداعي إلى توفير ١,٢ مليار دولار لتغطية الاحتياجات الإنسانية الحرجة حتى نهاية العام، ومن النداء العاجل لتوفير احتياجات اللاجئين الفلسطينيين في سورية ولبنان والأردن.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد شدد في كلمة له خلال الافتتاح على أن الوكالة هي العمود الفقري للعمليات الإنسانية في غزة وأنه لا بديل عنها، مناشداً الجهات المانحة بضرورة تمويل أونروا، لأنه من دونها سيفقد الفلسطينيون شريان حياة حيوياً.

وكالات

فصائلها فرضت إتاوات على السكان في عفرين المحتلة

الإدارة التركية تصعد حملات الاعتقال بحق المناهضين لها في شمال سورية

إرهابيون موالون للاحتلال التركي في ريف حلب (أ ف ب – أرشيف)

تصعد الإدارة التركية والفصائل التابعة لها من حملات الاعتقال بحق المشاركين في التظاهرات المناهضة لها في المناطق التي تحتلها في شمال سورية، في وقت يعاني الأهالي في منطقة عفرين المحتلة بريف حلب الشمالي تسلط وممارسات الفصائل التي تتضمن اغتصاب الممتلكات والعبث بالثروة الزراعية وفرض الإتاوات وغيرها من انتهاكات.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أن المناطق التي تحتلها الإدارة التركية والفصائل الموالية لها في ريفي الحسكة والرقة شمال سورية شهدت حملة اعتقالات واسعة شنتها الأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة لأنقرة بشكل يومي ضد المدنيين والناشطين والمشاركين في التظاهرات.

ووفقاً للمصادر ذاتها تواصل الإدارة التركية وفصائلها سياسة التشديد الأمني في قرى وبلدتي سلوك وحمام التركمان ومدينة تل أبيض في ريف الرقة ومدينة رأس العين بريف الحسكة، وذلك مع استمرار الاحتجاجات والتظاهرات ضمن المناطق التي تحتلها في شمال سورية منذ حصول الاعتداءات الأخيرة ضد الأجنحة السوريين في تركيا، وإعلان رئيس الإدارة التركية رجب طيب أردوغان وعدد من مسؤوليه الرغبة بتطبيع العلاقات مع دمشق.

وبدأت هذه الحملات بحسب المصادر منذ بداية تموز الجاري، حيث اعتقلت الإدارة التركية فصائلها 51 شخصاً بينهم ناشط إعلامي.

كما رحلت سلطات الإدارة التركية ما لا يقل عن ٢٧٠٠ لاجئ سوري منذ آذار من تموز الجاري، تاريخ افتتاح معبر «باب الهوى» وهو أول معبر يربط تركيا مع شمال سورية بعد إغلاق جميع المعابر في ٩ تموز نتيجة الاحتجاجات ضد الإدارة التركية.

من جهة ثانية، أقدم مسلح من فصيل «السلطان سليمان شاه» الموالي للاحتلال التركي والمعروف بـ«العمشات» على بيع منزل عائد لمواطن من أهالي قرية بريف عفرين الغربي، مقابل مبلغ مالي قدره ألفا دولار أميركي، لمسلح آخر من الفصيل ذاته، وفق ما ذكرت المصادر.

كما جرى بيع منزل آخر لعائلة من أهالي قرية دير صوان التابعة لناحية شرا بريف عفرين، من فصيل «المعتصم باف» لمسلح من فصيل آخر، وذلك قرب مدخل مدينة عفرين، مقابل مبلغ مالي قدره ٩٠٠ دولار.

وفي قرية كفرلنة التابعة لناحية جنديرس غربي عفرين، أقدم مسلح تابع لفصيل «أحرار الشرقية» على بيع منزل في شارع الفيلات بمدينة عفرين، مقابل مبلغ مالي قدره ٢٥٠٠ دولار، تعود ملكيته لمواطن من أهالي القرية.

بينما أقدم مسلحون ضمن فصائل ما يسمى «الجيش الوطني» التابع للاحتلال التركي على قطع ٦٠ شجرة زيتون ونحو ١٠ أشجار جوز في تلعبة بليل وقراها، تعود ملكيتها لمواطن مهجر قسراً إلى مناطق ريف حلب الشمالي.

كما واصلت فصائل أنقرة فرض ضرائب مالية على ممتلكات المدنيين في ناحية شيخ الحديد بريف عفرين، وفي هذا السياق، فرض مسلحو «العمشات» ضرائب مالية على ٤٠ معصرة زيتون، قُدرت بألفي دولار لكل معصرة، إضافة إلى فرض ضرائب مالية على ٩ قرى في الناحية ذاتها، تقدر بـ٢٠٠ دولار لكل منزل.

واستمراراً لانتهاكات، أجبر مسلح موال لأنقرة أحد مواطنين في قرية تابعة لناحية جنديرس على دفع إتاوة مالية قدرها ١٥٠٠ دولار لقاء استرجاع منزله الواقع قرب مدخل مدينة عفرين.

وأشارت المصادر إلى أن المناطق التي تحتلها الإدارة التركية في شمال سورية تشهد المزيد من الان